Journal of Economics and Political Sciences
Vol. 21, No.2, Dec, 2024, 329-345

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 2024، 329-345

أهم محددات الصادرات الليبية خلال الفترة (1990–2020)

د. عبد الرزاق عبد الله السوقي

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي كلية الاقتصاد – مسلاتة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التعرف على أهم محددات الصادرات الليبية خلال الفترة (1990–2020) من خلال متغيرات مستقلة والمتمثلة بـ متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط إلى حصيلة الصادرات الليبية، وحاولت الدراسة تقديم مقترحات تساهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد الليبي، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية لمجموعة المتغيرات المستقلة المؤثرة على حصيلة الصادرات الليبية، مما يشير إلى تحقق الفرضية (يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بـ متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط إلى حصيلة الصادرات الليبية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الليبية، متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط.

مقدمة الدراسة:

شهد الاقتصاد الليبي مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينات من القرن العشرين تغيرات جذرية، وخصوصاً عند اكتشاف النفط فانتقلت من أفقر دول العالم إلى دولة تمتلك موارد طبيعية بالشكل الذي يمكنها من توجيه عائداتها إلى برامج تنموية طموحة، ولا تقل أهمية دور قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي عنها في الدول النامية، بل إن للتجارة دوراً متميزاً في الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاداً نفطياً ويمثل النفط سلعة التصدير الرئيسة، ولذلك فإن كل زيادة حقيقية في الصادرات من المفترض أنها تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وطبيعة الاقتصاد الليبي، كما في اقتصادات الدول النفطية فإن التجارة الخارجية كان لها نصيب من الاهتمام من خلال السياسات المنتهجة منذ الاستقلال، إذ يعتمد عليها لتوفير الحاجات الاستهلاكية وكذا توفير مستلزمات التنمية لبناء هيكل اقتصادي متين، وعلى الرغم من الهدف العام لاستراتيجية التنمية في ليبيا والذي كان منصباً على توجيه العائدات النفطية لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في محاولة لخلق بدائل لقطاع النفط باعتباره مورداً طبيعياً ناضباً، فإن الاقتصاد الليبي، على ما يبدو لم يستطع التحرر من سيطرة قطاع النفط الذي

Corresponding author. Email: Elsugi@asmarya.edu.ly
Received 08/12/2024; Accepted 20/12/2024 ; Available online 31/12/ 2024

مازال يسيطر على جل النشاط الاقتصادي، ولعل من نقاط الضعف في التنمية الاقتصادية في ليبيا أنها تعتمد على قطاع واحد وهو الاعتماد شبه الكلي على صادرات النفط الخام، وتشكل الصادرات عاملاً حيوياً في جهود التنمية الاقتصادية في ليبيا وتستمد أهميتها في كونها مورد هام في توفير النقد الأجنبي للتمويل، ولم يقتصر دورها في هذا الاتجاه فقط، بل هي أيضاً وسيط لنقل الناتج الحضاري وإشعاع الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي، وضمن هذا الإطار، فإنه في بلد نام كليبيا هناك حاجة ماسة إلى دراسة تأخذ في الاعتبار كل العوامل الاقتصادية المؤثرة في الصادرات التي يمكن أن تساعد في التعرف على المحددات الإيجابية وكذلك المعيقة لتطور الصادرات في المستقبل من أجل الاستفادة منها لوضع السياسات الصناعية والتجارية المتعلقة بقطاع الصادرات بشكل عام، ويمكن عن طريق البحث باستمرار عن المنتجات الأكثر أهمية والأقل تكلفة، إذا ما توافرت الإرادة والتصميم والإدارة والتنظيم والامكانيات المادية والبشرية، وانطلاقاً من هذا يمكن للدولة أن تتحول بالتدريج من دولة زراعية إلى دولة صناعية مثلاً، أو من دولة صناعات خفيفة إلى دولة صناعات ثقيلة، وبعبارة أخرى فإن تغيير نمط التخصص هي ليست عسيرة إذا ما توافرت الإرادة والخبرة والتخطيط ورأس المال، وهذه عوامل من الممكن أن تكتسب لأنها ليست حكراً على دولة دون أخرى، ومن ثم تعتبر هذه العوامل من ضمن محددات حجم صادرات الدولة، وتتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة بعدم التنوع في الانتاج السلعي وانما التنوع في الطلب على السلع المستوردة، حيث أن الاقتصاد الليبي اهتم بقطاع الصادرات وحيد الجانب، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الليبي سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، كل هذا حتم على ليبيا إعادة النظر في وضعية الصادرات وتغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويعها وتنميتها وتطوير تشكيلها واتخاذ عدة تدابير واجراءات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

مشكلة الدراسة:

لعلّ من الحقائق المسلم بها اليوم في عالمنا أنه لو كانت كل دولة تستطيع أن تكتفي ذاتياً من السلع والخدمات التي هي في أمس الحاجة لها وكانت موارد الإنتاج موزعة توزيعاً متكافئاً بين الدول المختلفة، لما كان ثمة مبرر لقيام التجارة الدولية، بيد أن الواقع يوضح غير ذلك فالتجارة الخارجية إنما تقوم لاستكمال النقص في الناتج القومي الإجمالي خصوصاً في حجم الصادرات، وعند التدقيق في الميزان التجاري وبالأخص في حجم الصادرات الليبية نلاحظ أن هناك مشكلة كبيرة، حيث يشكل قطاع النفط نحو (95%) من إجمالي الصادرات وهو المورد الرئيس للعملات الصعبة التي تمول بها جميع قطاعات الاقتصاد القومي وخاصةً في فترات التنمية الاقتصادية، وحيث أن أسعار هذه السلعة في الأسواق العالمية غير مستقرة

ومتذبذبة من حينٍ إلى آخر، وأن حجم الطلب العالمي على سلعة النفط نجده مرتفعاً تارةً ومنخفضاً تارةً أخرى في بعض السنوات، أثر ذلك سلباً على الكمية المصدرة منه، كل هذه الأمور تنعكس على العوائد النفطية المتحصلة من تصدير النفط، وهذا التذبذب يجعل من الصعب الاعتماد على هذا المورد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسة يتم طرح التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير محددات الصادرات الليبية المتمثلة بمتوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط، على حصيلة الصادرات الليبية؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة والتي نسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

- التعرف على أهم محددات الصادرات الليبية المتمثلة بـ متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط) على حصيلة الصادرات الليبية.
- التعرف على أهم الصعوبات التي من الممكن أن تواجه الصادرات الليبية والتي قد تؤثر على الاقتصاد الليبي.
- محاولة تقديم مقترحات تساهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجه الصادرات الليبية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أن الصادرات تلعب دوراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه في أي اقتصاد، فكلما زادت الصادرات ترتب على ذلك زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات التنمية، والاستفادة من مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الطلب على السلع والخدمات خارج الدولة، وبالتالي خلق طلب على مستلزمات الانتاج، ويؤدي ذلك كله إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب النهائي مما يشجع على التوسع في الطاقات الإنتاجية، وتشجيع التقدم الفني وإيجاد فرص جديدة للاستثمار، وما يترتب على ذلك من توسع جديد في الإنتاج والنمو، وتزداد أهمية الدراسة من معرفة خطورة الموقف وهو الاعتماد شبه الكلي على صادرات النفط الخام والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار النفط الخام.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- أن هناك علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المتمثلة بـ (متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط) على حصيلة الصادرات الليبية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليلي الوصفي من خلال النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير العلاقة بين أهم المحددات التي تؤثر في الصادرات الليبية ومن ثم تحليلها، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية التي تتضمنها الحسابات القومية أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي، ومصلحة الإحصاء والتعداد، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار المصدرة للبترول، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق النقد الدولي، في الحصول على البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية في ليبيا كمصدر رئيس للبيانات وعلى الكتب والدوريات والأبحاث المنشورة المتعلقة بذات الموضوع كمصدر ثانوي.

أولا: الدراسات السابقة:

يمكن التعرض لجملة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية لمعرفة مناهجها وأهدافها، وأهم النتائج التي توصلت لها كخطوة لازمة لتحديد منهج هذه الدراسة، والتي استقينا منها كماً من المعلومات، كان لها دور مهم في تعزيز جانبي الدراسة الحالية النظري والتحليلي:

- **دراسة جبر *(2011)***: تناولت هذه الدراسة التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1985–2010 واستخدمت منهجية التحليل الوصفي لبيانات وتطور وتركيبة الصادرات السودانية، وذلك للتعرف على العوامل التي ساهمت في ارتفاع حجم الصادرات السودانية خلال الفترة موضوع الدراسة، واعتمدت على فرضية أن الصادرات هي من يقود النمو الاقتصادي؛ وذلك بعد عمليات التحرير الاقتصادي التي بدأت في عام 1992، حيث تم استخراج وتصدير النفط الخام وتدفقت الاستثمارات الخارجية، وهذا بدوره من المفترض أن يؤثر على حجم ونوعية الصادرات، واستخدمت في الجانب القياسي نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة تأثير التحول في تركيبة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، هذا التحليل لم يكتف بدراسة حجم الصادرات فحسب بل أعطى أيضاً للتغير في هيكل الصادرات أهمية خاصة لأن هذه المنهجية تسمح وبشكل مبسط باستخدام متغير توسع الصادرات، والتحول من الصادرات التقليدية إلى الصادرات المصنعة وشبه المصنعة كمتغير مؤثر وأساسي؛ لتحديد أثر نمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي.
- **دراسة Nadeem& Azam & Islam (2012)**: تناولت العوامل التي تؤثر على الصادرات الباكستانية خلال الفترة 1981–2011، من خلال دمج مجموعة من العوامل والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحديد الصادرات في الباكستان، ولعل الحقيقة الشائعة التي تنادي بأن استراتيجيات ترويج الصادرات لديها تأثير كبير في نظام تحرير التجارة، ودولة باكستان مثل العديد من الدول النامية تعاني

العديد من المشاكل المالية مثل العجز المالي، والعجز التجاري وأزمة الديون الخارجية، في مثل هذه الحالة المؤسفة والرهيبة من الأزمات المالية لا يكفي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقط؛ بل لتعزيز وتوسيع قطاع التصدير من الضروري أيضاً معالجة الاضطرابات المالية، وفي هذا الصدد هذه الدراسة حاولت تحديد بعض العوامل التي تؤثر في الصادرات، وبالأخص في الأساس العوامل الخارجية والتي تلعب دوراً حيوياً، وقد شملت الدراسة ثمانية متغيرات وهي الدخل العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والضرائب غير المباشرة والقيمة المضافة للصناعة، ومعدل الادخار ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وأظهرت النتائج أن هناك آثاراً إيجابية ذات دلالة إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وهي الدخل العالمي، والقيمة المضافة للصناعة، والضرائب غير المباشرة، وسعر الصرف، والادخار على الصادرات الباكستانية، وأشارت النتائج إلى أن حجم الصادرات بحاجة لتوسيع الحد الأقصى من السياسات الملائمة وبالتأكيد تساهم أيضا في تحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي، وبالتالي تساعد صناع السياسة من رسم سياسة الاقتصاد الكلي لتحقيق مستوى تعزيز التنمية الاقتصادية والنمو.

- **دراسة Noureen, Mahmood (2014):** هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثرة لتنويع الصادرات في مناطق ASEAN* و SAARC** حيث استهدفت تقييم الدور الذي تلعبه العوامل الخاصة بكل بلد في تحديد عملية تنويع الصادرات، وتوصلت إلى أن العوامل التي تؤثر على تنويع الصادرات لكلا المنطقتين وبشكل كبير وإيجابي أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والقدرة التنافسية للاقتصادات المختارة في السوق العالمية، والقطاع الصناعي، والتنمية المالية والقوة المؤسسية، هي عوامل تؤثر على تنويع الصادرات.

- **دراسة Moses (2015):** تهدف هذه الدراسة إلى تناول العوامل التي تؤثر على صادرات البن في زامبيا، وأشارت النتائج إلى أن تكلفة المدخلات تخلفت عن أسعار البن وسعر الصرف الحقيقي، بحيث يكون لها تأثير كبير على كمية صافية من البن المصدر للفرد الواحد، وبعبارة أخرى فإن الزيادة الإيجابية في سعر البن سوف يؤدي إلى زيادة طفيفة في كمية البن المصدر، وفي حالة انخفاض سعر صرف العملة، وزيادة القدرة التنافسية للدولة سيؤدي ذلك إلى زيادة المبلغ الصافي من البن المصدر للفرد، والعكس هو الصحيح، والاختلاف الآخر والذي لا يمكن تفسيره قد يكون راجعاً إلى عوامل أخرى، والتي لا يمكن قياسها بسهولة مثل التكنولوجيا، والنقل، وخدمات الإرشاد، والموثوقية من أعمال شبكة التسويق على هذه النتائج، فمن المستحسن أن تدخل الحكومة من خلال توفير دعم للمدخلات، وضمان أسعار تنافسية لتناول البن، وبالتالي زيادة كمية صافية من البن المصدر للفرد الواحد، وعلاوة على ذلك المزيد من التدخل

*. رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان.

**. اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اختصارا باسم سارك.

الحكومي من خلال توفير المهارات وتوفير الأسواق المناسبة والتكنولوجيا والبيئة المعلوماتية سوف تساعد على دعم قطاع البن.

- **دراسة *مهنى* (*2016*):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980–2010)، حيث تنطلق أهمية الدراسة من كونها تعالج مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد الليبي، وهي اعتماده على تصدير سلعة واحدة ناضبة، مما يجعل مستقبل هذا الاقتصاد محفوفاً بالمخاطر، وبالتالي لابد من وضع خطة استراتيجية لاستغلال تلك الصادرات في تنمية وتنويع مختلف قطاعات الاقتصاد، وتناولت الدراسة في جانبها النظري تحديد موقع الصادرات في الأدب الاقتصادي، ومن ثم تحليل دور الصادرات الليبية (النفطية وغير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي للفترة محل الدراسة، للتأكيد على مدى خطورة اعتماد هذا الاقتصاد على الصادرات النفطية، وأثر ذلك في الناتج المحلي الإجمالي، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط، مما يجعله عرضةً لتقلبات السوق العالمية للنفط، وهو الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهوناً بمدى استقرار هذه السوق، خاصةً في ضوء عدم وجود صادرات أخرى يمكن الاعتماد عليها؛ لتحقيق نوع من الاستقرار في العائدات، وكذلك الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي، مقابل الانخفاض الشديد في نسبة الصادرات غير النفطية إلى ذلك الناتج طوال فترة الدراسة، حيث يشير إلى أن الصادرات النفطية أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي ولكن التركيبة النسبية للصادرات غير النفطية أثرت سلباً، وهذه النتيجة تؤكد أن عملية التحول التي حدثت في تركيبة الصادرات الليبية بدخول النفط أدت إلى انخفاض تأثير الصادرات غير النفطية بدلاً من زيادتها. ويعنى ذلك: أنه بالرغم من حصول تحول في تركيبة الصادرات الليبية بدخول النفط إلا أن صادرات القطاعات الأخرى قد تدهورت بصورة كبيرة جداً، وهي بالتالي لم تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالرغم من زيادة الاهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن هذه النسبة كانت أقل منها بالنسبة للصادرات النفطية وخاصةً في الفترة ما بعد عام (2000)؛ وهذا يؤكد على أن النمو الاقتصادي في ليبيا يعتمد أساساً على إيرادات الصادرات النفطية، أي أن قطاع النفط يُعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو، وأن تلك الصادرات تعد آلة النمو.
- **دراسة *سليمان وآخرون(2019)* :** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم محددات التجارة الخارجية في دول شمال افريقيا في الفترة الممتدة ما بين 1995-2017، باعتبارها العجلة الداعمة للتنمية الاقتصادية، والتي تعكس الوضع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية، وذلك بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال استخدام بيانات طويلة الأجل وقد تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم استخدام اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن ثم تقدير العلاقة في المدى الطويل، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير سعر الصرف على المتغير التابع كان عكسياً.

- **دراسة حيمر وآخرون، *(2021)*:** الدراسة تناولت تقدير وقياس العوامل المؤثرة في الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 1987- 2018-، واعتمدت قياس أثر كل من المتغيرات المستخدمة وهي الإنتاج الزراعي وسعر الصرف وسعر النفط والتضخم والانفتاح التجاري، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للانفتاح التجاري على الصادرات الزراعية، ووجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الإنتاج الزراعي وسعر الصرف وسعر النفط وهذا يساهم في تعزيز الصادرات الزراعية في الجزائر.

ثانياً: تطور مسلك الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2020)

نقصد بالصادرات الليبية مجموع ما صدرته ليبيا من النفط ومنتجاته وغيرها وكذلك ما صدرته من سلع زراعية وصناعية وخدمات وما حصلت عليه من عوائد من استثماراتها في الخارج، وتفصيل ذلك أنه من استقراء منشورات ميزان المدفوعات الليبي وعلى وجه الخصوص باستقراء ميزان المعاملات التجارية (الحساب الجاري) نجد أن حجم الصادرات يعني مجموع العناصر الآتية:

1. السلع المصدرة من قبل قطاع النفط.
2. السلع والخدمات المصدرة من القطاعات الأخرى بخلاف قطاع النفط.
3. مصاريف النقل والسفر الدائنة.
4. دخول الاستثمار التي قام بها قطاع النفط في الخارج.
5. دخول الاستثمار التي قامت بها القطاعات الأخرى في الخارج.
6. الأرصدة الدائنة مقابل الخدمات العامة الأخرى.
7. الأرصدة الدائنة مقابل الخدمات الخاصة الأخرى، سواءً كانت متعلقة بقطاع النفط أو بالقطاعات الأخرى بخلاف قطاع النفط.
8. خدمات الشحن والتأمين.
9. سلع مصنفة على أساس النوع.

فبالتأمل في القائمة نلاحظ أن الصادرات من السلع تشمل المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود، ومواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، والمواد الكيميائية، وبعض المصنوعات التي صنفت على أساس المواد التي صنعت منها، والآلات ومعدات النقل، والمصنوعات الأخرى، غير أن العنصر الرئيس في كل هذه الصادرات هو مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، وعليه فإنه بتجميع الجانب الدائن خلال سنوات الفترة موضع الدراسة كل سنة على حده حصلنا على قيمة الصادرات بالمليون دينار ليبي على النحو الذي يوضحه الرسم البياني التالي:

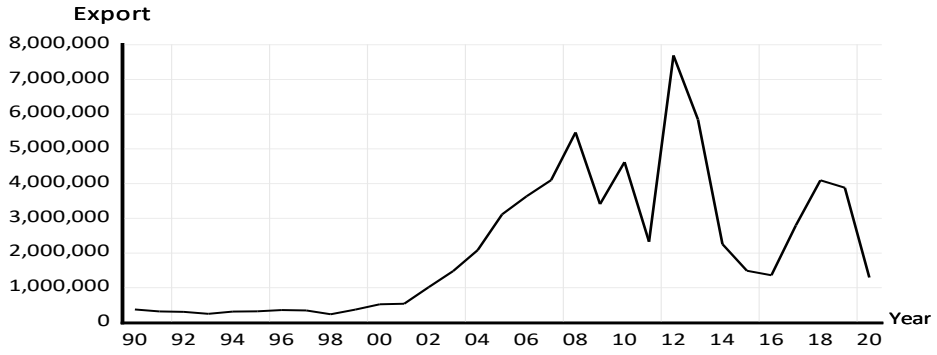

المصدر: **من إعداد الباحث.**

شكل (1)

التطورات في حصيلة الصادرات الليبية خلال الفترة (1990– 2020)

فبالتأمل في الرسم البياني السابق نسجل الملاحظات التالية:

1. لقد سجلت قيمة الصادرات الليبية انخفاضاً من بداية الدراسة وحتى عام 1999، إلا أنه بدأت في الارتفاع عام 2000، وكان أقل مستوى في سنة 2020 وقد يرجع السبب إلى الحرب على مدينة طرابلس وكذلك جائحة كورونا، وقد سجلت أعلى مستوى لها في عام 2012 حيث وصلت إلى (77805.5).

2. سجلت الصادرات الليبية أعلى نسبة له عام 2012، ولعل السبب في ذلك التعافي الذي حدث لقطاع الصادرات النفطية بعد الثورة الليبية إذ بدأ التصدير يصل إلى ما هو عليه قبل عام 2011، وقد يعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط العالمية.

3. أنه يمكن التمييز في التطورات في مسلك الصادرات بين فترتين، الأولى (1990–1998) حيث أخذت الصادرات فيها تهبط والثانية (1999–2019) كانت متذبذبة.

ثالثاً: مسح عام لأهم المحددات التي قد تمارس دوراً وتؤثر في حجم الصادرات الليبية

لعله لا يكفي أن تتعرف الدول على حجم صادراتها أو كمياتها أو أنواعها فحسب بل يجب عليها معرفة المحددات التي تؤثر على حجم هذه الصادرات، حيث تلعب هذه المحددات دوراً كبيراً في تحديد حجم الصادرات، ونظريات التجارة الدولية تزودنا بمجموعة من المحددات التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحديد حجم الصادرات على وجه العموم، وإن اختلفت الأهمية لكل محدد باختلاف ظروف الاقتصاد موضوع الدراسة أو اختلاف الفترة، وسوف نسرد فيما يلي أهم هذه المحددات:

- **مستوى أسعار سلعة التصدير الرئيسة.**

إن مستويات الأسعار العالمية تؤثر في حجم الصادرات وذلك عند ارتفاعها أو عند انخفاضها، فعند ارتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الغذائية والمنتجات الأولية وعلى الأخص ارتفاع أسعار النفط بعد أكتوبر عام 1973م ساهمت هذه الزيادة في أسعار المنتجات النفطية في ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المعتمدة على الطاقة البترولية كمدخلات في العملية الإنتاجية بطريق مباشر أو بطريق غير

مباشر، ومما لا شك فيه أن هذه الزيادات العالمية في أسعار المواد الغذائية والوقود العالمي قد ساهم في تقييد حجم الصادرات. (سعد الله، 2012، 74)، وتقلبات حصيلة الصادرات لأية دولة خصوصاً تلك التي تعتمد على محصول تصديري واحد هو التقلب في مستوى أسعار سلعة التصدير هذه كما هو الحال في الدول أحادية الجانب، فإن كانت نفطاً تحددت حصيلة الصادرات بالمستوى العالمي لأسعار النفط، وإن كانت قمحاً تحددت حصيلة الصادات بالمستوى العالمي لأسعار القمح، وإن كانت قطناً أو قصديراً أو نحاساً ... الخ) تحددت حصيلة الصادات بالمستوى العالمي لأسعار هذه الخامات الرئيسة، ولما كانت ليبيا دولة نفطية فلا نستطيع أن نقلل من تأثير مستوى أسعار النفط العالمية على مستوى حصيلة صادراتها، حيث تتحدد هذه الأسعار بعدة عوامل منها أسعار مصادر الطاقة الأخرى، حيث بعد الاستقرار النسبي لأسعار النفط خلال ستينات القرن العشرين والذي فرضه غياب المنافسة عموماً في سوق النفط العالمية، دخلت الاسعار النفطية منذ أوائل السبعينات بعد بداية ضمور سيطرة شركات النفط العالمية على الإنتاج فيما يشبه الدورات صعوداً وهبوطاً في العالم، حيث شهدت تلك الفترة تغييرات في اقتصاديات الطاقة على المستوى العالمي، وقد أتاحت هذه التغييرات للدول المنتجة إمكانية زيادة السعر الحقيقي الذي كان يتجه من قبل الهبوط وبالتالي أصبح سعر النفط هو أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة في الاقتصاد العالمي، (ميرزا، 2016، 1)، وفي ليبيا يعتبر النفط هو المصدر الرئيس للدخل بالنسبة للاقتصاد، إذ يمثل أكثر من (95%) من نسبة الصادرات ويعتبر أحد أهم الموارد في الاقتصاد الليبي، حيث إنه يهيمن على تنمية الدخل القومي الليبي، وتشير المؤشرات إلى أن واضعي السياسات لم ينظروا بعين الاعتبار إلى استنزاف مورد النفط وتأثيره على البيئة في عملية التخطيط، أو على الأقل لم تضع على مستوى عالٍ من القلق بشأن هذه المسألة، وفي الوقت نفسه شجعت السلطات الليبية استخدام الموارد النفطية في البلاد لتعزيز التنمية الاقتصادية.(Etelawi، 2015، 18)، وفيما يلي نعرض رسماً بيانياً يوضح التطورات في متوسط أسعار النفط الخام الليبي المصدر للخارج.

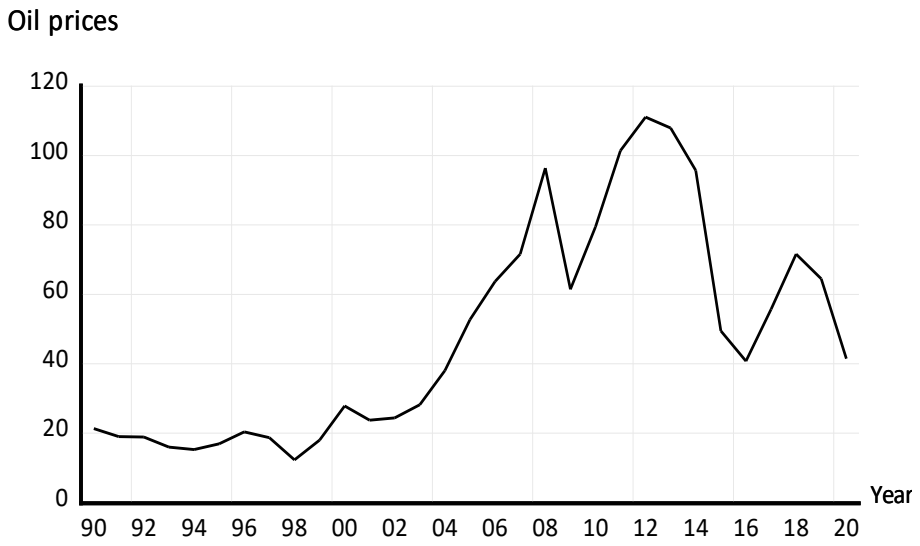

المصدر: **من إعداد الباحث.**

شكل (2)

تطور مسلك المتوسط العام لأسعار بيع النفط الخام الليبي المصدر خلال الفترة (1990 – 2020)

فبالتأمل في الرسم البياني السابق نسجل الملاحظات التالية:

1. لقد هبط متوسط أسعار النفط هبوطاً شديداً من بداية الدراسة وحتى عام 1999، إلا أنه بدأ في الارتفاع عام 2000 وحتى نهاية فترة الدراسة.

2. سجل متوسط أسعار النفط أعلى نسبة له عام 2012، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الزيادة الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط.

3. وفي مقارنة بين معدل الهبوط والارتفاع لمتوسط أسعار النفط مع معدل الهبوط والارتفاع لقيمة الصادرات الليبية، نجد أن هناك ثمة تقارب بين معدلي الهبوط والارتفاع هذين، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن أسعار النفط هي المحدد الاستراتيجي لحصيلة الصادرات، غير أننا لن نكتف بهذا الرأي وإنما سنتناول محددات حصيلة الصادرات بالتفصيل.

4. أنه يسهل علينا الاستنتاج أن هناك ثمة اتفاق في الاتجاه وتقارب بين معدل التغير في كل من حجم الصادرات الليبية وأسعار النفط.

- **مستوى الطلب الأجنبي على سلعة التصدير الرئيسة.**

إن تراجع أهمية مصادر الطاقة الأخرى التي كانت قديماً سلعاً رئيسة للتصدير في بعض دول العالم كفحم إنجلترا وألمانيا زاد من اهتمامنا على التركيز على دراسة مستوى الطلب على النفط باعتباره سلعة تصدير رئيسة، وبتتبع التقلبات التي طرأت على استخدامات الطاقة الأساسية وهي النفط والفحم الحجري والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وما اتخذته من مسارات مختلفة من حيث حجم الاستهلاك

والأهمية، حيث تظهر الدراسات أن النفط أصبح يحظى بالاهتمام الأوفر إذ أنه منذ عام 1950م احتل ثلث حجم الطاقة المستهلكة في العالم وبحلول عام 1980 ازداد هذا الحجم إلى خمسة أضعاف وقد وصل إلى أكثر من ذلك بأضعاف مضاعفة، أما بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى فإن نسبة استهلاكها كمصدر للطاقة انخفضت وقد يرجع السبب وراء ذلك إلى ارتفاع تكاليف انتاجها وتطلب البعض منها إلى مهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافةً إلى صعوبة نقلها، كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنةً بالنفط، وعلى الرغم من تعاظم أهمية النفط كمصدر للطاقة فإن حجم الطلب العالمي عليه بالمقارنة مع المعروض منه أصبح في تناقص مستمر، حيث تحولت السوق العالمية من فائض الطلب إلى التوازن ثم إلى فائض العرض خلال فترة قصيرة وهذا التطور لم تشهده الدول المصدرة للنفط منذ أواسط الخمسينات، وبهذه الكيفية صار مستوى حجم الطلب الأجنبي على النفط له تأثيره الكبير في الصادرات خاصةً تلك الدول التي يعد فيها النفط هو سلعة التصدير الأولى، إضافةً إلى ذلك فإن سياسات ترشيد استهلاك الطاقة التي استخدمتها الدول الصناعية بفاعلية أكبر أدت أيضاً إلى انخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط.(موري، 2010، 95)، وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح مسلك الرقم القياسي لمستوى الطلب الأجنبي على النفط الخام الليبي خلال الفترة (1990–2020).

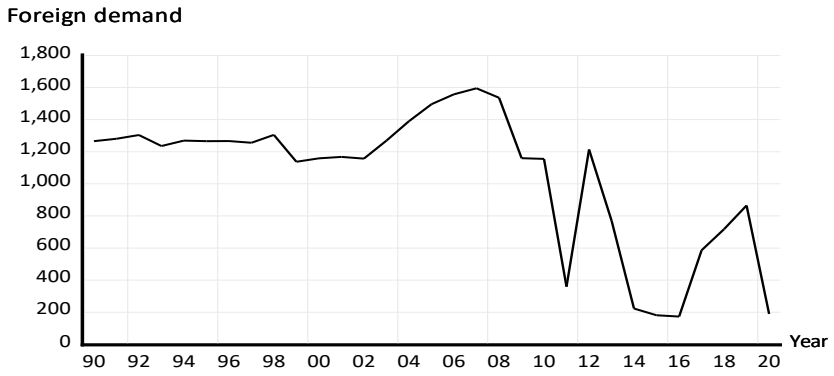

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (3)
تطور مسلك مستوى الطلب الأجنبي على النفط الخام الليبي خلال الفترة (1990 – 2020)

فبالتأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:

1. هناك اتجاه عام لهبوط حجم الطلب الأجنبي على النفط الليبي على مدى سنوات فترة الدراسة.

2. أن هناك اتفاقاً في الاتجاه وتقارباً بين معدل التغير في كل من حجم الطلب الأجنبي على النفط الليبي وحجم الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة، وإن كان هذا الاتفاق أقل وضوحاً من ذلك الذي قد لاحظناه عند دراستنا لمسلك مستوى أسعار النفط ومقارنته مع مستوى حجم الصادرات الليبية.

رابعاً: قياس حصيلة الصادرات الليبية كمتغير تابع ومجموعة من العوامل التي قد تمارس دوراً مؤثراً في حجم الصادرات الليبية خلال الفترة 1990-2020.

بعد استعراض كافة العوامل التي يمكن أن قد تساهم دوراً في تحديد حجم الصادرات، وبعد تقييم مدى ملائمة استخدام هذه العوامل كمحددات مفترضة لتفسير حجم الصادرات في ظروف أي اقتصاد تتشابه ظروفه مع ظروف الاقتصاد الليبي خلال الفترة موضع الدراسة خصوصاً من زاوية درجة جمود عناصر الإنتاج المتاحة، وعند تفحص استقرار هذه السلسلة خلال الفترة (1990- 2020) من خلال (Augmented Dickey – Fuller Test)، فقد تبين إن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، انتهينا إلى صياغة دالة تقوم على اتخاذ عاملان مستقلان كمفترضات لتفسير التطورات المشاهدة في مستوى الصادرات على وجه العموم، هذه الدالة أمكن صياغتها كما يلي:

$$Y= F(X_1,X_2,...Ut)$$

حيث:

Y : ترمز إلى مستوى أو حصيلة الصادرات كمتغير تابع.

F : ترمز إلى العلاقة الدالية التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع.

X_1: ترمز إلى مستوى أسعار سلعة التصدير الرئيسية وهي السلعة الاستراتيجية من ضمن مجموعة السلع والخدمات المصدرة من حيث كونه يعتمد على مادة وحيدة تقريباً وهي النفط الخام.

X_2 **:** ترمز إلى مستوى الطلب الأجنبي على سلعة التصدير الرئيسة والتي هنا هي النفط.

Ut : ترمز إلى المتغير العشوائي.

وعليه سوف نحاول دراسة اختبار مدى واقعية هذه الدالة بالنسبة للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)، حيث سيتم دراسة المتغيرات؛ وهي متغير تابع وحيد مطلوب تفسيره ومتغيران مستقلان متخذه كمفترضات لتفسير هذا المتغير التابع باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews11) كما يلي:

$$Y = 141348.3 + 266.9156\ X_1 + 42.35049\ X_2 + Ut \ldots (1)$$

والجدول التالي يبين الاختبارات المستخدمة في تحليل معادلة الانحدار

جدول رقم (1)

الاختبارات المستخدمة في تحليل معادلة الانحدار المتعدد

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	قيمة الدلالة الإحصائية للمتغيرات	قيمة اختبار (F – Test)	قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار	معامل الارتباط	معامل التحديد	داربن واتسون D.W
الثابت (b_0)	141348.3	1.304800	0.2038	54.12938	0.000000	0.896488	0.879926	2.046918
سعر النفط الخام (x_1)	266.9156	3.751624	0.0009					
الطلب الأجنبي اليومي على النفط (x_2)	42.35049	11.98768	0.0000					

المصدر: من إعداد الباحث.

- **التفسير الإحصائي لنتائج النموذج**

أظهرت النتائج من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين الصادرات وأهم العوامل المؤثرة على الصادرات تصل إلى حوالي (0.90) وهي قيمة موجبة، وأظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي لأهم العوامل المؤثرة على حصيلة الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل التحديد حوالي(0.88)، وهذا يعني أن إجمالي أهم العوامل المؤثرة على الصادرات تفسر حوالي (88%) من التغيرات الحاصلة في حصيلة الصادرات، وقد أظهرت نتائج معادلة الانحدار أن التغير الحاصل في متوسط أسعار النفط الخام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في قيمة الصادرات الليبية بمقدار 267 وحدة، كما تبين أن التغير في الطلب الأجنبي اليومي على النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات الليبية بـ 42.35 وحدة، مما يشير إلى تحقق الفرضية **(وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بـ متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط، على حصيلة الصادرات الليبية)**، وأظهرت النتائج أن قيمة داربن واتسون تساوي (2.04) وهي قيمة مقبولة تؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- **التفسير الاقتصادي:**

من المعروف أن الاقتصاد الليبي مبني على قطاع النفط وأن معظم مشاريع التنمية في ليبيا هي من تمويل عائدات الصادرات، ومن ثم فالاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم، هذا لأن النفط مورد نابض وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد، وعلى الرغم من أن النفط هو المصدر الرئيس للدخل بالنسبة للاقتصاد الليبي، إذ يمثل أكثر من (95%) من نسبة الصادرات ويعتبر أحد أهم الموارد في الاقتصاد الليبي، حيث إنه يهيمن على تنمية الدخل القومي، وقد أظهرت نتائج معادلة الانحدار أن التغير الحاصل في متوسط أسعار النفط الخام بمقدار وحدة واحدة

يؤدي إلى الزيادة في قيمة الصادرات الليبية بمقدار 266.9156 وحدة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن أسعار النفط لها دور كبير بل ربما هي المحدد الاستراتيجي لحصيلة الصادرات، وعند المقارنة بين معدل الهبوط والارتفاع لمتوسط أسعار النفط مع معدل الهبوط والارتفاع لقيمة الصادرات الليبية، نجد أن هناك ثمة تقارب بين معدلي الهبوط والارتفاع هذين، وهذ النتيجة تتفق مع الاستنتاجات التي توصلت إليها كل من دراسة (Etelawi، 2015)، ودراسة (مهنى، 2016).

أما مستوى الطلب الأجنبي على النفط الخام الليبي لم يجده الباحث جاهزاً، ولكنه قام باشتقاقه عن طريق طرح حجم الاستهلاك المحلي للنفط من حجم الإنتاج المحلي من النفط، فهذا الفرق هو الذي اعتبره يمثل حجم الطلب الأجنبي على النفط الليبي، وهذا بالطبع ينطوي على افتراض ضمني هو عدم وجود مخزون سلعي من النفط المنتج وعدم وجود فاقد بعد إنتاجه، وحجم الطلب الأجنبي على النفط له تأثيره الكبير في الصادرات خاصةً تلك الدول التي يعد فيها النفط هو سلعة التصدير الأولى كما هو واقع الحال في ليبيا، وحيث أن الصادرات الليبية لم تكن فيها سلعاً صناعية وإنما كانت في معظمها أو كلها خامات صرفه، ولعل هذا هو السبب في تدني حصيلة الصادرات بمجرد هبوط حجم الطلب الأجنبي على النفط الليبي، فلو كانت السلع الليبية المصدرة سلعاً صناعية حتماً ما كان من الممكن أن تهبط الصادرات الليبية بهذا المعدل السريع، وقد بينت النتائج من معادلة الانحدار أن التغير في الطلب الأجنبي على النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات الليبية بـ 42.35049 وحدة، وأن هناك اتفاقاً في الاتجاه وتقارباً بين معدل التغير في كل من حجم الطلب الأجنبي على النفط الليبي وحجم الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يتوافق مع النتائج التي توصلت لها دراسة (موري، 2010).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تبين أن قيمة معامل الارتباط بين الصادرات وأهم العوامل المؤثرة على الصادرات تساوي حوالي (0.90) وهي قيمة مرتفعة، وأظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي لأهم العوامل المؤثرة على حصيلة الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.88) تقريباً، وهذا يعني أن إجمالي أهم العوامل المؤثرة على الصادرات تفسر حوالي (88%) من التغيرات الحاصلة في حصيلة الصادرات، مما يشير إلى تحقق الفرضية **(وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بـ متوسط سعر النفط الخام، الطلب الأجنبي اليومي على النفط، على حصيلة الصادرات الليبية)**، وقد بينت نتائج معادلة الانحدار المتعدد ما يلي:

أ. أن التغير الحاصل في متوسط أسعار النفط الخام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في قيمة الصادرات الليبية بمقدار 266.9156 وحدة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن أسعار النفط لها دور كبير

بل ربما هي المحدد الاستراتيجي لحصيلة الصادرات، وعند المقارنة بين معدل الهبوط والارتفاع لمتوسط أسعار النفط مع معدل الهبوط والارتفاع لقيمة الصادرات الليبية، نجد أن هناك ثمة تقارب بين المعدلين.

ب. أن التغير في الطلب الأجنبي على النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات الليبية بـ 42.35049 وحدة، وأن هناك اتفاقاً في الاتجاه وتقارباً بين معدل التغير في كل من حجم الطلب الأجنبي على النفط الليبي وحجم الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة، وبالتالي يعتبر من أهم محددات حجم الصادرات الليبية.

2. اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات من النفط الخام يجعله عرضةً للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات في السوق العالمية للنفط، وهو الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية الاقتصادية مرهوناً بمدى استقرار هذه السوق، خاصةً في ضوء عدم وجود صادرات أخرى يمكن الاعتماد عليها.

3. إن انخفاض الصادرات الليبية غير النفطية قد يرجع إلى عدم إجراء الاصلاح الهيكلي والافتقار إلى الاستثمار، وليس من جراء ارتفاع سعر الصرف بشكل مبالغ فيه.

4. إن تطور قطاع الصادرات وازدهاره والذي يرجع أساساً إلى نمو الصادرات النفطية والارتفاع الملحوظ في أسعاره، انعكس بدوره على تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي الذي ازداد عما كان عليه.

التوصيات:

وعلى ما تم تناوله في هذه الدراسة وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

1. إن التوسع الأفقي والرأسي في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع النفطي لغرض تنمية الصادرات قد يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق التوجه إلى إنتاج السلع التي تتمتع فيها ليبيا بميزة تنافسية.

2. العمل على حلحلة المشاكل والعقبات التي تواجه القطاعات الاقتصادية، من خلال الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية، يجب الاهتمام بتطوير قطاعات اقتصادية أخرى بديلة لقطاع النفط، لأن ذلك يعتبر شرطاً لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

3. رفع قدرات الإنتاج في القطاعات وتشجيع الاستثمار واخضاع المشروعات لمعايير المردودية الاقتصادية، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاج وتحسين كفاءة الطاقة الإنتاجية الموجودة، من أجل إعادة توجيه سياسة الإنفاق العام في ليبيا.

4. زيادة الاهتمام بالقطاع الخارجي والتوجه للصادرات غير النفطية من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب والعمل والتركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها وتوجيهها إلى قطاعات أخرى غير نفطية.

5. من أجل النهوض بالبنية التحتية يجب اتباع استراتيجية نفطية تندمج في الوقت نفسه بالرؤية المستقبلية للاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع:

- الداوي، اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2016.
- بن ساحة، مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011.

3. بن سليمان، محمد & نوي، طه حسين، محددات التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا دراسة قياسية لبيانات طويلة خلال الفترة 1995-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019.

- جبر، بدر الدين حسين ، التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية خلال الفترة 1985-2010، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011.
- حيمر، زينب & وآخرون، محددات الصادرات الزراعية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1987-2018، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.
- رزق، ميرندا زغلول، التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر، 2010.
- سعد الله، داود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
- مهنى، مريم عيسى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010م، أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد 20، 2016.
- موري، سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
- ميرزا، علي، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2016.
- الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية، أعداد مختلفة عن الفترة 1980- 1999.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، أعداد مختلفة عن الفترة 1996-2013.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، أعداد مختلفة عن الفترة 1997- 2010.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبوظبي، الأمارات، 2015.
- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962- 2000.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة عن الفترة 1980-2015.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة 1980 – 2013.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 1971- 2010.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، أعداد مختلفة عن الفترة 1980-2013م.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاتكتاد، التقرير الدولي للاستثمار،1980-1995.

- Abdulrazag Mohamed Ali Etelawi, Oil and The Libyan Economy, Washington State University, May 2015.
- Chileshe, Moses, Factors affecting coffee exports in Zambia, Journal University of Zambia, 2015.
- Muhammad Nadeem & Muhammad Azam & Rabiul Islam, An Investigation of the Various Factors Influence on Exports, Global Journal of Management and Business Research, Volume 12 Issue 19 Version 1.0 Year 2012.
- Shabana Noureen, Zafar Mahmood, Explaining Trends and Factors Affecting Export Diversificationin ASEAN and SAARC Regions: an Empirical Analysis, NUST School of Social Sciences and Humanities National University of Sciences and Technology Sector H-12, Islamabad, Pakistan, September, 2014.

The most important determinants of Libyan exports during the period

(1990-2020)

Abdelrazag Abdalla Abdusalam Elsugi

Department of Economics, Faculty of Economics**,** Alsmarya Islamic University**,** Libya

ABSTRACT:

The study aimed to identify the most important determinants of Libyan exports during the period (1990-2020) through independent variables represented by the average price of crude oil, the daily foreign demand for oil to the proceeds of Libyan exports, The study attempted to present proposals that would contribute to overcoming the difficulties and obstacles that could face the Libyan economy. The study used the descriptive method through theories of foreign trade, and the quantitative method through the use of econometrics. It relied on official published data, The study found that there is a significant relationship for the set of independent variables affecting Libyan export revenues, which indicates that the hypothesis has been fulfilled (there is a statistically significant effect for the study variables represented by the average price of crude oil, daily foreign demand for oil, and Libyan export revenues.

Keywords: Libyan exports, average price of crude oil, daily foreign demand for oil.